الدراسات الجغرافية

العوامل الجغرافية الاجتماعية وأثرها في الانتخابات العراقية

المدرس الدكتور
محمد كشيش خشان
وزارة التربية - المديرية العامة لتربية القادسية

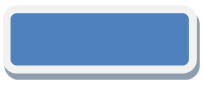

العوامل الجغرافية الاجتماعية وأثرها في الانتخابات العراقية

المدرس الدكتور
محمد كشيش خشان
وزارة التربية ـ المديرية العامة لتربية القادسية

المستخلص:

الكثير من التحديات التي تواجه العملية السياسية الحديثة في الدولة، ومنها التحديات الاجتماعية التي تواجه العملية الانتخابية، واهم تحدياتها الداخلية مشكلة تأثير العوامل الاجتماعية في سلوك الناخب والمرشح الذين لهما خصائص اجتماعية مؤثرة في الاداء الانتخابي ، وفي العملية السياسية برمتها، ومن ثم تحديد عائدها الديمقراطي للدولة، والجغرافية السياسية تهتم بدراسة وتشخيص تأثير تلك العوامل و تأثيراتها البيئية على سلوك الناخب في اختيار شكل العملية السياسية في الدولة ومن ثم تجسيدها و ترسيخها وتثبيت بالعمل الديمقراطي فيها، وأن الهدف الاساسي منها التعرف على السلوك الانتخابي والعوامل التي تؤثر فيه وتساهم في بنائه وتحديده ، والدراسة محاولة لتسليط الضوء اكثر على هذه العوامل التي تمثل في الوقت نفسه محددات لهذا السلوك في العملية الانتخابية والعملية السياسية بشكل اوسع.

المقدمة:

الجغرافية هي المكان الذي يتم فيها التفاعل بين مقومات الارض والسكان، لينتج عن ذلك نظام سياسي اقتصادي واجتماعي معقد يحدد الرؤيا السياسية و الاستراتيجية للدولة في محيطها الاقليمي والدولي، لكن ذلك التفاعل يتم بطرق مختلفة وبعوامل متعددة ومؤثرة بصورة متباينة في رسم سياستها، والعوامل الاجتماعية كإحدى العوامل الجغرافية تؤثر في طبيعة الخريطة السياسية للدولة وتوجهاتها وطبيعة نظامها السياسي، والعراق يعد حديث التجربة الديمقراطية والعملية الانتخابية وقواعد اللعبة السياسية للانتخابات المحلية والوطنية ليحدد الافق السياسي للدولة العراقية، وبطبيعة الحال فأن الجغرافية الاجتماعية تهتم بدراسة النسيج الاجتماعي العراقي ذات التكوين المتنوع جغرافياً وتشخص عوامل التحجيم والتحفيز التي تدفع الناخب العراقي باتجاه المشاركة وانتخاب الافراد أو العناصر السياسية الممثلة له أو عدم

المشاركة، لذلك تعد من اكثر العوامل تأثيراً في رسم سياسة الدولة ومستقبلها ومكانتها على الساحة الاقليمية .

١- مشكلة البحث:

العوامل الاجتماعية أحد عناصر البيئة الجغرافية التي تؤثر وتتأثر بالسلوك البشري، لذلك يمكن تحديد تأثير تلك العوامل في العملية السياسية بالأتية:

١- ماهي العوامل الجغرافية الاجتماعية المؤثرة في العملية الانتخابية في الدولة؟

٢- كيف تؤثر العوامل الجغرافية الاجتماعية في العملية الانتخابية في الدولة؟

٣- ماهي أكثر عوامل الجغرافية الاجتماعية تأثيراً في العملية الانتخابية في الدولة؟

٢- فرضية البحث:

تكمن فرضية الدراسة في أن للعوامل الجغرافية الاجتماعية تأثير مباشر في سلوك الناخب. ومن ذلك يمكن صياغتها بالشكل الاتي:

١- هناك عوامل جغرافية اجتماعية تؤثر في العملية الانتخابية بشكل مباشر في سلوك الناخب وتصوراته حول العملية الانتخابية .

٢- لكل عامل من عوامل الجغرافية الاجتماعية تأثير فاعل في توجيه سلوك الناخب في العملية الانتخابية وفي رسم تصوراته وقناعته بالعملية الانتخابية.

٣- الاثنية من اكثر العوامل الجغرافية الاجتماعية تأثير في توجه الناخب للمشاركة الانتخابية واختيار ممثليه في العملية السياسية.

٣- منهجية البحث:

أن منهج التحليل السلوكي، هو الذي يقود الى الوصول الى أثبات فرضية البحث ،لأنه يدور حول فكرة سلوك الناس كأفراد وجماعات في ظل ظروف محدودة (الانتخابات) كأحد جوانب العملية السياسية لاتخاذ القرارات والافكار السياسية والادراك المكاني والانتماء السياسي ،وهو ينطلق من فكرة المثير والاستجابة ،فالبيئة الجغرافية المثير والانسان يمثل الاستجابة ليتخذ القرار ثم يسلك سلوكا معيناً.

٤- هدف البحث:

أن الهدف الاساسي للبحث هو ابراز تأثير العوامل الجغرافية الاجتماعية في عملية مؤثرة في الحياة الاجتماعية للسكان ،فالعملية الانتخابية بما تفرزه من نظام سياسي يعمل على تحقيق مطالب ممثلية الاجتماعية والاقتصادية ،فسلوك ومشاركة الناخب في تلك العملية يعتمد الى حد ما على قدرة العملية الانتخابية ومن ثم السياسية على ما تقدمه من انجازات في المجال الاقتصادي والاجتماعي لحياة الفرد.

٥- هيكلية البحث:

ولأجل تحقيق فرضية البحث والوصول الى هدفه، تم تقسيمه الى ثمان محاور، فضلا عن المقدمة ، أذ تناول المحور الاول: التركيب

الاثني للسكان، أما المحور الثاني تناول الرموز الوطنية والسياسية ، والمحور الثالث تناول القيم والافكار الاجتماعية ، المحور الرابع الثقافة السياسية ،المحور الخامس تناول البطالة والفقر، المحور السادس تناول التعليم والامية، المحور السابع تناول ظاهرة الفساد ، المحور الثامن تناول سوء توزيع الثروات الوطنية، ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

المحور الاول :التركيب الاثني:

يعد التركيب الاثني من العناصر المهمة في استقرار الدولة، وتتجلى اهميته في معرفة الانماط الثقافية الاجتماعية للسكان ،لأن يفرز عدة قوى واحزاب وتيارات سياسية تعكس مصالح الطبقات والفئات في تكوين المجتمع ،وأن التجانس القومي والديني والترابط اللغوي يعبر عن حالة الاستقرار السياسي وهذا يعد من العوامل المهمة في الممارسة الانتخابية والمشاركة فيها[1]،والمجتمع العراقي ذات تركيب أثني متعدد(ديني – قومي)، ولكل مكون تأثيره الاجتماعي في ترسيخ هوية الناخب الدينية والقومية وأهدافه من وراء العملية الانتخابية واسباب المشاركة فيها.

أذ يعد العامل الديني من اكثر عوامل الاثنية تأثير في العملية الانتخابية وتوجهاتها السياسية، والطائفية اهم اوجه الدين التي أدت دورا حاسما في تشكيل العملية السياسية في الدولة و غرست جذورها في المجتمع العراقي وتبنت تكوين عملية انتخابية وفق تقسيم جغرافي سياسي الى مناطق تدور فيها العملية الانتخابية على اساس طائفي وصعود نخبة حاكمة من تلك المناطق على اسس طائفية، وبالتالي شكلت نظام سياسي وفق المحاصصة الطائفية من خلال زرع جذورها في المناطق وترسيخ افكارها لدى الناخب وهي تحمل افكار(التهميش –العزلة – الاستعباد – الظلم) هذه الافكار تدفع الناخب وبقوة للمشاركة في الانتخابات، أذ أصبحت المشاركة قضية دينية مذهبية على اساس عقائدي تحاول ترسيخ وجود مذهب ما على الساحة السياسية وليست الجغرافية والتي تسع نطاقها في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، أذ أن المساجد لعبت دورا سياسيا مهما بشكل خاص مقارنة مع غيرها من المؤسسات المجتمع الاخرى، واصبحت المساجد بمثابة وكيل سياسي ومعلوماتي ومركز ايديولوجي و وكالة للتجنيد والتعبئة للآراء والافكار الانتخابية والحث على المشاركة فيها[2]،فضلاعن انها مركز اعلامي للخطب والفتاوى التي توجب المشاركة وتدعم شخصياتها المرشحة بغض النظر عن خلفية تلك الشخصيات وامكاناتها السياسية، لكن ما يهم في الامر أنها تمثل طائفة ما ولا بد من وصولها المركز القرار السياسي في الدولة، وبدعم قوي من خارج الحدود السياسية للدولة، فالعراق جزء من محيطه الإقليمي ويتأثر بالنزاعات التي

تشهدها المنطقة في اعادة تشكيل العلاقات ما بين الدين والسياسة.

وفي الواقع ادى التنافس الجيوسياسي بين الجارتين(ايران والسعودية) الى استقطاب الانقسام المجتمعي في العراق وظهور مصطلح (الشيعة ،السنة والاكراد) (خريطة ١) وايجاد بناء فكر سياسي على هذا الاساس أثر وبشكل مباشر على العملية الانتخابية وتوجه الناخب فيها يكون مبني على اساس طائفية[٣) وعدم قبول احدهم للأخر واصبح الخطاب الديني ذو تأثير على الناخب والمرشح في ان واحد، وفي حالة تكريس طائفة ضد الاخر، ومحاولة ابراز بأن العملية الانتخابية أسيرة للهوية الدينية التي اصبحت تحت التأثير الاقليمي .

كما أن الطائفية اثرت بشكل حاسم على مستقبل التصويت للأقليات الاخرى في الدولة، وبالتالي فأن الطائفية الدينية تؤثر بشكل كبير في توجيه سلوك الناخب في بيئته الاجتماعية وتوجه رأيه باتجاه الضد أو مع طائفة معينة وحتى احيانا توجه الناخب نحو العصيان الانتخابي أو العزوف الانتخابي وعدم المشاركة فيها تحت تأثير التوجيه الطائفي ،بحيث اصبح احدى ادوات العمل السياسي والانتخابي في الدولة، أذ ألبست العملية الانتخابية نهج طائفي والتعصب الاعمى وأشاعت المحسوبية والتمرس والانقسام الطائفي في المجتمع العراقي والدستور والتمثيل في الحكومة وهيئاتها، وبالتالي اخضعت العملية الانتخابية لعدد من الازمات السياسية وتحول القوى السياسية وجمهورها الانتخابي الى مجاميع متنازعة ومتصارعة.

خريطة (١) التركيب الاثني في العراق

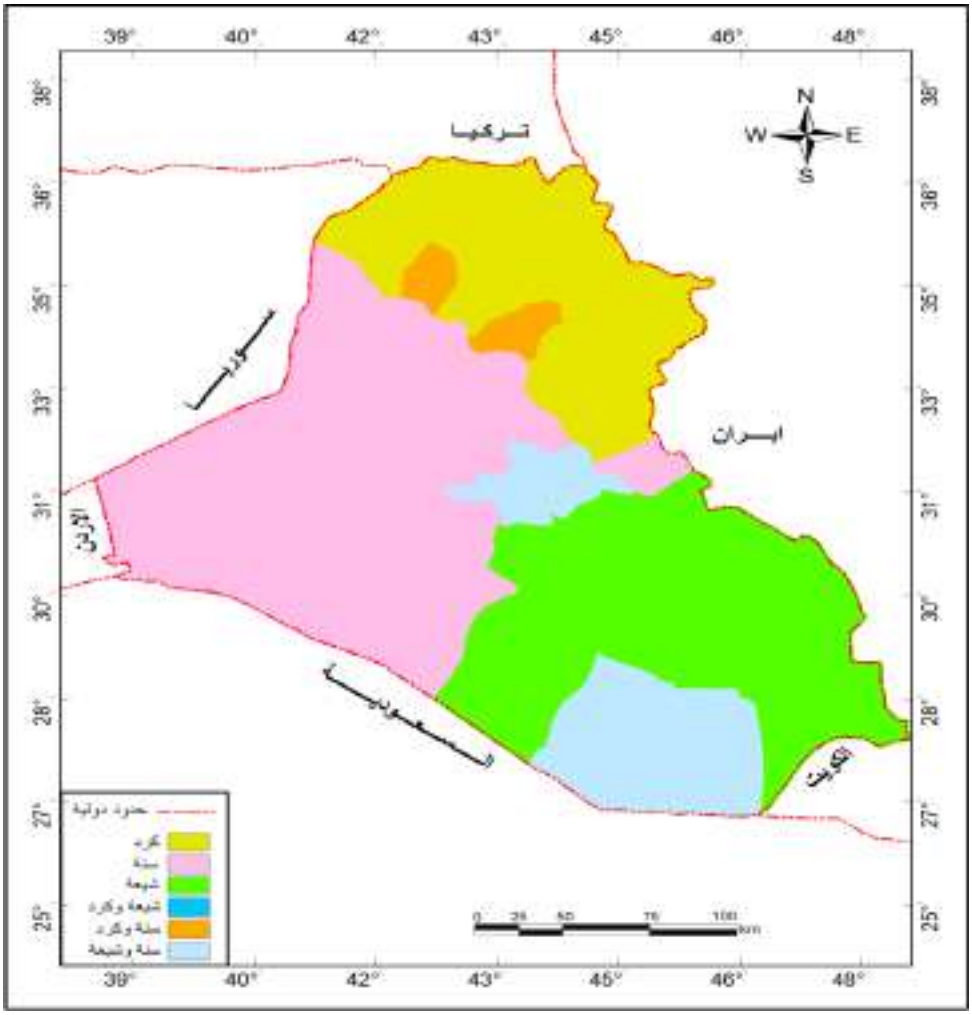

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- محمد كشيش خشان، اثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الاداب ، جامعة الكوفة،٢٠١١، جدول (٦) ص٩٠.

2- Bought , The Economics of Counterinsurgency in Iraq, Journal of Berman, Eli, Jacob Shapiro and Joseph Felter,Can Hearts and Minds Political Economy, Vol(119),N(4), publisher by The University of Chicago,2011,(table,3),p55-59

مما اسهم هذا التطبيق في تقطيع اواصر الثقة والقيم المجتمعية في الدولة[٤]، وكرست عملية التجمع تحت مسميات طائفية تكرس عملها لصالح فئة معينة عملت على تغذية مرشحيها بالأفكار الطائفية وزجهم للعمل على نشر وتكريس فكرة الطائفة المهمشة والمغيبة لتحقيق

مكاسب سياسية ومادية مما اوجدت خريطة سياسية أثنية تحكم العملية الانتخابية لصالح الطوائف الكبيرة داخل مجالها الجغرافي السياسي.

وبالتالي اوجدت الطائفية المحاصصة السياسية والعرقية وانبثق عنها احزاب سياسية طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة تعمل على استمالة الناخب وتوجيهه باتجاه الفئوية والانتماءات الضيقة، أذ زرعت في المجتمع بقصد كسب نقاط من قبل كل طرف تجاه الطرف السياسي الاخر دون اعتبار للقوانين الانتخابية ودفعت الاحزاب السياسية على استغلال الديمقراطية على تغذية الصراعات عن طريق الخلاف فيما بينها وعملت على تغذية الانتماءات القبلية وزجها في العملية الانتخابية مما انعكست سلبا على التمثيل الانتخابي وعملية التحول الديمقراطي في العراق[٥].أذ يمكن القول أن الطائفية غيبت الرؤية السياسية للنخبة الحاكمة وتحولت من ايديولوجية صماء عمياء اخرجت من مسارها الديني الى اداة كسب واكتساب المصالح السياسية وجعلتها تمارس اساليب التشهير والتسقيط السياسي للخصوم السياسيين، وهذا الامر انعكس سلبا على نظرة الناخب للعملية الانتخابية، فأخطر ما في الائتلافات الطائفية هي أنها تعمل على التخندق الطائفي والشحن الطائفي وتجبر اتباع كل مكون بالاقتناع بفكرة الحزب الافضل للعملية السياسية.

لذلك أفرزت الطائفية نتائجها على العملية الانتخابية في ما يلي:

١-ظهور احزاب وتيارات سياسية مدعومة ومدفوعة من قوى اقليمية ودولية لتحقيق مصالح تلك القوى من خلال ترشيح اشخاص طائفيين في العملية الانتخابية ودعمهم ماديا وفكريا لإيجاد نفوذ سياسي لها في مركز القرار السياسي للدولة العراقية.

٢- ايجاد ازمة الثقة بين اطراف العملية السياسية وتأجيج نظرية المؤامرة والشك وزرعها في عقلية الناخب،أذ يكون توجهه في العملية الانتخابية توجه طائفي بامتياز.

٣-تزمت كل طائفة بوجهة نظرها وحسب مصالحها بعيدة عن اللغة التفاهم والمصالح العليا المشتركة للدولة، أذ انعكست سلبا على مكونات المجتمع وسلوكه الانتخابي وفق تلك النظرة[٦].

أما القومية واللغة فهي أقل تأثير في المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد في العملية الانتخابية، أذ تسود القومية العربية التي تشكل نسبة(٧٥- ٨٠%) من سكان العراق ،لكنها تكون ذو تأثير واضح في المناطق الشمالية التي تسود فيها القومية الكردية بنسبة (١٥-٢٠%) ولاسيما المناطق ذات التركيب القومي المختلط (كركوك – الموصل – ديالى) التي تكون فيها نسبة القوميات الاخرى(٥%)[٧]

)،فهذه المناطق تخضع للصراع أثني قومي، وهي تضم جميع القوميات العراقية وتشكل فسيفساء عراقية يجتمع فيها كل مكوناته الاجتماعية(العربية – التركمانية – الكردية)،لذلك تكون القومية أداة معتمدة التوظيف في العملية الانتخابية ،فكل قومية تحاول توجيه ناخبيها وحثهم على المشاركة الانتخابية للحفاظ على هويتها القومية في تلك المناطق، فالقومية الكردية في المناطق الشمالية لها توجهاتها السياسية وثقافتها الاجتماعية والتي اثرت بشكل كبير في تشكل بيئة جغرافية سياسية للمكون الكردي ذات نظام سياسي مستقل نوعا ما عن العراق العربي تعمل الاحزاب الكردية فيه على اعلاء الهوية القومية وتحيد الانتماء الوطني الذي اصبح لا يهم الناخب الكردي بقدر التركيز على الهوية الكردية ومستقبلها في تشكل وطن كردي مستقل والانفصال عن جسد الدولة ،لذلك لجأت الاحزاب الكردية الى ابراز الهوية القومية وتأجيج مشاعر وتذكير الناخب الكردي بالأساليب و السياسات التي تبعت من قبل الدولة العراقية على مر المراحل السياسية ضدهم ،وأججت تصورات سياسية سابقة في عقلية الناخب عند توجهه للمشاركة الانتخابية ونجحت في ايجاد رغبة بالانفصال عن الدول ،لذلك كانت نسب المشاركة الانتخابية مرتفعة مقارنة مع باقي مناطق البلاد، ففي السليمانية وصلت الى (٥٠%) وفي دهوك وصلت الى (٥١%)[٨]،في حين وصلت نسبة التصويت لصالح الاستقلال في استفتاء عام ٢٠١٧الى (٩٢%) من نسبة المشاركة والبالغة (٧٢%) من مجموع الكلي السكان في الاقليم[٩]،هذا يعني أن الاحزاب الكردية تعمل على أعلاء الهوية القومية الكردية في عقلية سكان الاقليم وتوجه الناخب نحو المشاركة الفاعلة في الانتخابات لتحقيق مكاسب سياسية كالاستقلال أن امكن أو إقليميا اتحاديا على درجة كبيرة من اللامركزية يضم كركوك ومناطق اخرى من المحافظات المجاورة، أذ أصبحت الهوية الكردية أوضح رؤية لدى سكان الاقليم ومستقبلها، والاكراد عاشوا في ظل من الحكم الذاتي لمدة اكثر من عقد من الزمن ومارسوا الحكم الذي حددوا في اطاره اهدافهم وعملوا على تحقيقها ومنها قضية الهوية المهمة حيث يوجد شبه اجماع على أعلاء شأن الهوية الكردية من خلال ايجاد جيل جديد من الشباب والمثقفين والسياسيين الكرد تلتقي التعليم باللغة الكردية وليس العربية ومضى ذلك الجيل سنوات طويلة من فترة تكوين شخصيته معزولين عن العراق العربي، وهم أقل برجماتية في مسألة الهوية القومية للأكراد يدفعهم في ذلك امكانية الاستقلال في المستقبل القريب أو المتوسط وأنشاء الدولة الكردية، لكن هذه الدولة وهويتها القومية مرهونة بطبيعة الدولة الناشئة حديثا والتي يعمل الاكراد في اطارها على الاستزادة من القوة الدافعة التي تغذي روح الانفصال لدى

الناخب الكردي مما يدفعه وبشدة نحو المشاركة في العملية الانتخابية أملاً للحصول على الاستقلال بطرق سلمية ديمقراطية مماثلة لكثير من اقاليم العالم التي حصلت على استقلالها عن طريق الاستفتاء(١٠).

أما المناطق الجنوبية من البلاد فالقومية أقل حدة وتأثير على الناخب وتصوراته ومشاركته في العملية الانتخابية، فتلك المناطق من الدولة ذات هوية عراقية عربية بامتياز، لكن احساسهم بالقومية ضعيف بسبب ما عانوا من جرائها في عهد النظام السابق من ظلم وتهميش، و سكان المناطق الجنوبية ذو تأثير ديني أقوى من تأثير القومية ولديهم اهتماهم على اضفاء الطابع الاسلامي على المجتمع وفي تجاه شيعي، ولأنهم الاغلبية فهم يؤيدون الانتخابات والمشاركة فيها وأقامت حكومة برلمانية، أذ بلغت نسبة التأييد(٨٨%) للعملية الانتخابية في عام ٢٠١٤(١١)، وسكان تلك المناطق يفترضون وجود عراق موحد وذات توجه اسلامي فضلا عن عدم تحديد طبيعة هذا الاسلام بوضوح، لأن (٩٥%) من العراقيين مسلمون ويفترض أن يكون الاسلام عامل توحيد أكثر من القومية بينهم.

بينما المناطق الوسطى من الدولة اكثر تأثر بمفهوم القومية والارتباط القومي مع الجوار العربي، على اعتبار أنهم حملوا شعارات القومية لعقود من الزمن، أذ زرعت تلك الشعارات دافع وحوافز قومية كبيرة لعدم المشاركة في الانتخابات والعزوف عنها لدى سكان اغلب تلك المناطق بحجة انها حكومة احتلال وعملية انتخابية تحت تأثير جوار معادي ،أذ نحسر نفوذها السياسي بشكل كبير في مركز القرار السياسي للدولة بعد أن كانت العملية السياسية برمتها تدار من ابناء تلك المناطق، لذلك لم تتضح بعد الرؤية السياسية لسكان تلك المناطق وتياراتها واحزابها السياسية من العملية السياسية والانتخابية في البلاد، لكن لغة حملاتهم الانتخابية والمشاركة فيها تدل على أن الكثيرين منهم لا يزالون متعلقين بالتصورات القومية والشعارات البعثية القديمة.

المحور الثاني :الرموز الوطنية والدينية:

يقصد بها الاشخاص والاحداث والشعارات والاثار التي من شأنها أثارة مشاعر الفخار والوحدة الوطنية، أذ يحفل تاريخ العراق بالكثير من الرموز التي يمكن العزف على وترها لتحريك لأحاسيس الوطنية والانتماءات القومية والدينية، ولا شك فيما تمثله تلك الرموز من اهمية للتيارات والاحزاب السياسية والناخب وحتى النظام السياسي وهو يسعى لغرز الولاء العام للدولة وتعبئة الجماهير خلف الاحداث والسياسات العامة(١٢)،فالتيارات السياسية والحزبية كثيرا ما تعمل على ابراز الشخصيات الوطنية والدينية وجعلها رمزا وطنيا يقتدى به من خلال تأجيج مشاعر الناخبين في العملية الانتخابية والسياسية

وترفع شعارات بأن تلك الرموز هم قادة التغير والاصلاح ومقاومة الحكومات السلطوية والافكار والمعتقدات المسيئة للمجتمع العراقي، أذ تستمد من تاريخ وفكر تلك الرموز قوة التحكم والتغير في توجهات الناخب الذي ينساق وراء الشعارات والنداءات المعززة لقوة التيار والحزب السياسي.

وبطبيعة الحال فأن المجتمع العراقي مكون من عدة قوميات ولكل قومية عدة احزاب وتيارات سياسية لها اهدافها وغايتها السياسية، هذا التعدد أثر وبشكل مباشر على العملية الانتخابية والسياسية في الدولة، وتوجهات ورأى الناخب فيها ، أذ أن كثرتها وتعدد اهدافها وافكارها استطاعت من أن تشتتت الفكرة الرئيسية للناخب والتي تدور حول اختيار الافضل وتقيده بأفكار ايديولوجية ضيقة على اساس قومي ودیني طائفي من خلال بلورة فكر سياسي ديني للتنافس الانتخابي وزج الرموز الدينية والوطنية في العملية الانتخابية بعناوين انتخابية جديدة امتدادا لجهود تلك الشخصيات الوطنية والدينية، ففي اقليم كردستان نجد أن الرموز السياسية لها تأثيرها بشكل قوي وكبير في العملية الانتخابية وتوجهات الناخب الكردي، فالحزب الديمقراطي الكردستاني يتخذ من قياداته السياسية(مصطفى البرزاني)، رمزاً وطنيا وقوميا يستمد الحزب من شخصيته وتاريخه السياسي شعارات وطنية وقومية وتوظيف فكره السياسي للتأثير على توجه الناخب وتحفيز الروح القومية لدى الناخبين الكرد في المشاركة الانتخابية، ورفع الشعارات والقيام بحملات انتخابية انطلاقا من تلك الشخصية السياسية، والبعض الاخر يرى في زعامات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والمتمثلة بقيادة(جلال طالباني) رمزا وطنيا للشعب الكردي، أذ استطاع الحزبان من السيطرة الفكرية والتأثير السياسي على طموحات وتوجهات الناخب في المناطق الشمالية وتشجيع على المشاركة الانتخابية كإحدى الانجازات والثمار السياسي لتأريخ نضال تلك الشخصيات السياسية، وبالتالي فهي تحفز وتشجع الرغبة للمشاركة الانتخابية والسياسية تحت تأثير القضية الكردية وقياداتها السياسية ،لذلك نجد أن المشاركة الانتخابية في حال افضل بكثير من مناطق البلاد الاخرى ،أذ وصلت في دهوك الى(٥١%) وفي السليمانية الى(٥٠%) [١٣]،في حين أن المناطق الجنوبية من العراق ذات تعددية حزبية تسود فيها تيارات واحزاب سياسية متعددة وذات رأى واهداف متباينة .

لكن الطابع العام عليها هو وجود الرموز الدينية ،فتلك التيارات والاحزاب تمتلك زعامات دينية ذات ثقل كبير ومؤثر في الوسط الاجتماعي وذو تأثير فاعل ومهيمن على الرأي الانتخابي وحركة التيارات والاحزاب السياسية، وتلك التيارات والاحزاب السياسية ترفع شعارات وتطرح افكار زعاماتها الدينية، وتدعم بقوة من شخصيات دينية تعدها مصدر الإلهام والتوجيه

لرأى الناخب وحثه على المشاركة الانتخابية، وهي تمثل عند الناخب وجه التغير الاجتماعي ،وتاريخها السياسي يعد مسيرة خلود في مقاومة عقود من الطغيان والظلم، وهي تمثل للناخب طريق للحرية والعدالة الاجتماعية، أذ تعد مصدر يستنير منه الناخب في المشاركة والاختيار في العملية الانتخابية، لذلك وظفت التيارات والاحزاب السياسية تلك الشخصيات وبطرق مختلفة للوصول الى مركز القرار السياسي في الدولة، لأن مشاركة الناخب تقتبس بصورة رئيسية من مشاركة الشخصيات والرموز الدينية وقراراتها حول العملية الانتخابية، فعند مشاركة تلك الرموز أو مقاطعتها فأنها تمثل تجسيد حي لأهمية المشاركة من عدمها، فلذلك تعد عامل تحفيز وتشجيع للناخبين بالمشاركة ولاسيما عند اتباع مثل تلك الرموز الدينية في التيارات والاحزاب السياسية، لكن الامر مختلف في المناطق الوسطى من البلاد، أذ أن مثل تلك الرموز سواء الدينية اوالوطنية كانت تمثل سدة الحكم لفترة طويلة من الزمن في النظام السابق وعند تغير النظام السياسي في الدولة فأن مثل تلك الرموز ينظر أليها من قبل أغلب فئات المجتمع العراقي بأنها رموز اضطهاد وظلم وحملت الدولة الكثير من الازمات السياسية والاقتصادية وادت بالعراق الى ما عليه الان، فضلاعن أن اغلب الرموز السياسية حضرت من العمل السياسي ،لذلك اصبح هناك تشتت وعد بلورة المفهوم الانتخابي والمشاركة فيها ،في فكر الناخب في تلك المناطق واكثرهم يفضل العزوف عن المشاركة الانتخابية وفي رأي البعض بأنها عملية سياسية وديمقراطية جلبت من الخارج وتمثل الاحتلال، كما أن اغلب الرموز الدينية والوطنية تشجع على عدم المشاركة وانها لا تحقق طموحات ابناء مناطقها الجغرافية، وبالتالي كانت المشاركة ضعيفة، ففي الانبار وصلت نسبة المشاركة الى (٣٨%) وفي صلاح الدين (٣٩%) وفي بغداد (٣٣%)[١٤]،وبالتالي تبقى الرموز الوطنية والدينية لها أهميتها في العملية الانتخابية والمشاركة فيها ،فهي عامل مهم ومدعوم بعوامل اخرى يمكنه التأثير وبصور شتى في العملية السياسية والانتخابية في الدولة.

المحور الثالث: القيم والافكار الاجتماعية:

القيم والافكار الاجتماعية مصدر هام لمعتقدات المجتمع وافكاره وسلوكه وممارساته الاجتماعية، فالعراق له تاريخ طويل وحافل بالحضارات والمنجزات الحضارية، وهو موطن التعليم في العالم، والموطن الاول لسن القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة الاجتماعية، وقيام اول تنظيم سياسي في الحياة المدنية، لذلك يعد مصدر ثقافي يفتخر به السكان ويستمد منه حافز تاريخي للمشاركة في العملية السياسية والانتخابية، كما أن ارض العراق تضم العديد من المقدسات والمزارات والمشاهد الاسلامية التي تعد نقطة ارتكاز للتأثير في نفوس المجتمع

ومصدر لثقافته وافكاره وسلوكه الاجتماعي ،فضلاعن أن المجتمع العراقي جزء من المجتمع العربي وافكاره وتقاليده وله ارتباط مع جوار غير عربي(تركيا –أيران) لذلك امتزجت القيم والافكار الاجتماعية لإيجاد مصدر لثقافات متباينة ورأى وتوجهات سياسية وانتخابية مختلفة التوجهات في الدولة ،وبالتالي يكون توجه بعض الناخبين وفق القيم والفكرة الاجتماعية التي يحملها ومفهومه الثقافي للديمقراطية والمشاركة الانتخابية في بيئته الجغرافية ،فالبعض تكون القيم الاجتماعية اكثر تأثير في مشاركته بهدف الحفاظ عليها وعلى تقاليده وممارساته الاجتماعية لذلك يكون تصويته ومشاركته باتجاه المرشحين الذين يحملون شعارات محافظة على الهوية العربية والاسلامية، في حين أن البعض الاخر يكون دافع التغير والتجدد والتحرر من القيم والعادات والممارسات القديمة هدفا له في التحرر من القيود الاجتماعية لذلك يذهب باتجاه لأحزاب المدنية الداعية للتغير الاجتماعي وحرية الفرد في ممارساته الاجتماعية. لكن اكثر ما تؤثر في الافكار والقيم الاجتماعية للمجتمع العراقي التقاليد العشائرية والقبلية، أذ اصبح نزوع الفرد العراقي الى الاحتماء وراء الكيانات التقليدية(القبلية – العشائرية) والقيم التقليدية، ومن هذه الحالة نشأة ظاهرة التميز الذي يقيمه الفرد العراقي بين عالم القرابة والنسب من ناحية، وعالم الدولة من ناحية اخرى، أذ اصبح الولاء للعشيرة أقوى من الولاء للدولة ونظامها السياسي في سلوكه الانتخابي ومشاركته الانتخابية، وهذا ما يؤكده **المفكر غسان سلامة(أن الارتباط بالأرض ليس قويا كالارتباط بالجماعة)**[١٥] ،فالقيم الاجتماعية التي تسود المجتمع العراقي طبائع ذات اصول عشائرية وقبلية تلزم الفرد الوفاء بالعهد والالتزام بتأكيده، أذ يكون المرشح ضمن قوائم انتخابية لها اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن اكثر اعتماده على ابناء عشيرته وقبيلته وأبناء مناطقه الجغرافية فهم اكثر ألتزام حيال ذلك المرشح بغض النظر عن تلك الاهداف في برنامجه السياسي، فهم اكثر تطلعا أن يرون ابناء قبيلتهم في مركز القرار السياسي، لأن ذلك يعد مكسب اجتماعي يعلى من شأن قبيلتهم اجتماعياً.

والبعض الاخر لا يؤمن بالترابط العشائري والقبلي ،لكن اكثر تأثر بالقيم الاسلامية، أذ أن المجتمع العراقي مجتمع اسلامي تكون افكاره وقيمه ذات صبغة اسلامية مذهبية ،فالسلوك الديني اكثر تأثير في القيم والعادات الاجتماعية، واكثر توجيه لفكر الناخب في العملية الانتخابية واختيار المرشحين للعملية السياسية، وهو جانب كثير ما يستغل للتوظيف الانتخابي وتسير العملية الانتخابية وفق أراء دينية واختيار رجال دين للعملية السياسية ،فالناخب يؤمن بأن رجل الدين اكثر اعتدال وتطبيق للعدالة الاجتماعية وهم الاقرب الى قواعدهم الشعبية ومعاناتها

الاجتماعية والاقتصادية، لذلك اخذت المراكز الاسلامية والمساجد دور في توجيه وتثقيف الناخب و تشجيع وغرس القيم والافكار الدينية في توضيح العملية الانتخابية، والمشاركة فيها أصبحت وفق معتقداته وقيمه الدينية الموجه، وما يمكن أن تحقق للفرد تطلعاته المذهبية والعقائدية وتقاوم الانحراف وتضبط السلوك الاجتماعي في حال وصول ممثليهم للسلطة والقرار السياسي في الدولة، لذلك اصبح السلوك الانتخابي حالة من التفاعل بين الفرد والبيئة الجغرافية التي يعيش فيها ،وبصفة خاصة البيئة الاجتماعية وقيمها ،أذ يتجلى أثر ذلك فيما نلاحظه من اختلاف بين سلوك الافراد الذين ينتمون الى ثقافات مختلفة[١٦]،لاسيما على مستوى الانتخابات المحلية التي تصطدم بنيات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الانتماءات العشائرية ،بحيث توثر في العملية الديمقراطية في الدولة ،أذ لا يمكن لأفراد قبيلة ما أن يتنصلوا من قبليتهم وقيمهم التقليدية ليمارسوا الديمقراطية على وجه الحداثة ،أذ تسيطر عليهم فكرة الانتماء القبلي وترسخ جذورها في أذهانهم لاسيما أذا كان خاضعين لقادة القبائل أو العشائر واعيان المجتمع، وبالتالي هذه ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية وتمنع ظهور نخبة سياسية فكرية متمرنة على العملية السياسية والمؤسساتية وليس لدوافع فردية أو مصالح فئوية ظرفية ضيقة الافق[١٧].

المحور الرابع: الثقافة السياسية:

يقصد بها مجموعة القيم والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما وتميزه عن غيره من المجتمعات، ومدى تأثر المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية ومن السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، لذلك فالبيئة الثقافية احد الاعتبارات الاساسية في دراسة السياسة والحكم في مجتمع ما، متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات البيئة الاجتماعية للناخب أو سلوك الناخب في العملية الانتخابية، أذ أن هذه المفاهيم والتصورات ليست فطرية وانما يكتسبها أفراد المجتمع في غمار عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يمارسونها [١٨]،وبالتالي فأن جوهر الثقافة السياسية يتحصل في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وبطيعة الحال فان المجتمع العراقي مجتمع قبلي عشائري ذات تأثير ديني ،فهو اكثر ما يكون متأثر بالقبلية والتقاليد الدينية والثقافة السياسية لدى الناخب ترتبط بالرموز القبلية والدينية، مما يحصل عدم الادراك ومعرفة لبعض امور السياسة، وماذا يعني صعود افراد من المجتمع لقيادة الدولة، حتى لم يكن هناك ادراك بشخصية المرشح للسلطة وخبرته السياسية في امور الحكم، فحداثة التجربة الانتخابية مع بساطة المجتمع ساعدة التيارات والاحزاب السياسية على ممارسة اشكال من

فنون التحكم بعقلية الناخب وتوجهاته الحزبية وبما يتلائم مع اهدافها، فالمجتمع العراقي ذات نسيج اجتماعي مترابط بقيم الولاءات العشائرية و الدينية مع غياب الثقافة السياسية بسبب النظام السابق، فأن كثير من افراده يكون قليل الخبرة بالانتخابات وماهيتها واهدافها السياسية والممارسة الانتخابية، وماذا تعني تلك الانتخابات للفرد العراقي؟ وماهي مسؤولية الفرد في العملية الانتخابية؟ لذا فهو ينقاد وفق سياقات التوجهات والآراء لقادة وكبار العشائر ورجال الدين، فضلاعن انه حتى لا يعلم ما حقوقه المتحصلة من العملية الانتخابية ،لذلك تترك العملية الانتخابية والسياسية برمتها بيد مجموعة من الافراد المتنفذين في المجتمع، ساعد على ذلك افتقار الدولة الى المؤسسات التي تعمل على تنمية التنشئة السياسية وتوعية السكان بمفهوم العملية السياسية، فضلاعن أن اغلب التيارات والاحزاب السياسية تقوم بأبعاد الكفاءات السياسية التي لم تصب في مصلحتها وتحجيمها عن ممارسة دورها في التوعية السياسية، ومحاربة ومنع أنشاء تيارات واحزاب مبنية على اساس الخبرة والكفاءة السياسية.

وبالتالي اصبح المجتمع يفتقر الى مفهوم الثقافة السياسية وقيم الثقافة الانتخابية والاحكام الانتخابية وقضايا الدستور وكيفية التمثيل الانتخابي في ادارة الحكومات المحلية والاتحادية، ساعده على ذلك عدم تحقيق الوعود والشعارات الانتخابية للأشخاص والاحزاب والتيارات السياسية لبرنامجها الانتخابي مما زاد الفجوة بين الفرد والعملية الانتخابية، مما دفع الفرد أو رب الاسرة الى جعل العملية الانتخابية (سوق انتخابي) يستطيع من خلاله بيع الاصوات للمرشحين مقابل المال أو المناصب الادارية والسياسية والمكانة الاجتماعية ،أو يعتمد المرشحين على مجموعة من زعماء القبائل والعشائر والوجهاء بجمع الاصوات مقابل منح وهبات وهدايا مالية، أو قيام المرشح ببعض الاعمال الخدمية في المناطق مقابل التصويت لصالحه في الحملة الانتخابية، هذه الامور أصبح ثقافة انتخابية تربط الناخب بالمرشح، والناخب بالعملية الانتخابية والسياسية في البلاد. لذلك فأن جانب الثقافة السياسية جانب مؤثر بشكل فاعل في العملية الانتخابية والمشاركة فيها، فالإدراك السياسي لمفهوم الانتخابات يوجه المجتمع باتجاه المسار الصحيح للعملية السياسية وتكون النتائج اكثر نضج وتحقق الكثير من الاهداف والرغبات للفرد وتحفز مشاركته وأداءه في العملية الانتخابية.

المحور الخامس: البطالة والفقر:

تعد ظاهرة البطالة والفقر من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ونظامه الاجتماعي، أذ واجه العراق ظروف اقتصادية صعبة في العقود الاخيرة كالحصار الاقتصادي والحروب وحل الكثير من المؤسسات الاقتصادية

والوزارات والدوائر[١٩]،فضلا عن تدمير الكثير من مؤسسات القطاع الخاص نتيجة للحروب وهجرة رؤوس الاموال العراقية الى الخارج وغياب بيئة الاستثمار المؤاتية وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق وهجرة السكان منها فاقم مشكلة البطالة الممتدة في السوق العراقية منذ التسعينات القرن الماضي،أذ أن الارتفاع معدلات البطالة والفقر اوجد مشكلة اجتماعية واجهت صناعة القرار لدى الناخب والمرشح على حد سواء، فالمرشح يطلق الوعود الانتخابية وشعارات الاصلاح للقضاء على البطالة وتحسين مستوى المواطن المعاشي، والناخب لا يرى حقيقة تطابق تلك الوعود مع ارض الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وانما هي شعارات لمرحلة وقتية.

ولاسيما ابتعاد المرشح كل البعد عن جمهوره الانتخابي في حالة فوزه ،والناخب أصبح بدراية كاملة بأن تلك الوعود والشعارات لا يمكن تطبيقها بشكل عملي في المجتمع العراقي، وبالتالي اوجد أزمة ثقة بين الناخب والمرشح وتساع الفجوة بينهما بشكل كبير، أذ اصبح مطالب الناخب الاقتصادية والاجتماعية في منحى اخر من العملية الانتخابية و وعودها لتحقيقها، والمرشح يحاول كسب اصوات الناخبين بحملات دعائية كاذبة بوعود اكبر من أن يمكن تحقيقها مع الواقع، وبالتالي أصبحت البطالة في البلاد ليس المشكلة في نسبها ارتفاعا أو انخفاضا وانما خضعت لأسباب سياسية ودخلت ضمن اللعبة الانتخابية بعد عام ٢٠٠٣لأكتساب الاصوات للفئات العاطلة عن العمل[٢٠] وتخضع لمزاج الاحزاب والتيارات السياسية واستغلالها بطرق مختلفة من خلال الطرق بمطرقة البطالة وتضخيم حدتها أو تحجيمها وبالشكل الذي تراه تلك الاحزاب والتيارات يحقق مصالحها في الحملة الانتخابية، والفرد العراقي أصبح تحت مطرق البطالة وسندان الفقر وهي حالة استغلت بطرق مختلفة من قبل المرشحين لاستقطاب الناخبين بوسائل غير مشروعة ،كتوظيف المال العام لشراء ذمم الناخبين و ابتزازهم، تقديم الوعود الكاذبة بإمكانية التعين في أجهزة الدولة ومؤسساتها مستغلين العوز المالي والبطالة [٢١]،وبالتالي وظفت مشاكل البطالة بشكل لا يقتصر على العملية الاقتصادية فحسب وإنما اصبحت أداة بيد صناع القرار السياسي في الدولة وسلاح ذو حدين، أذ يمكن استغلاله لأثارت الرأي العام بالضد من سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية لتحقيق مكاسب من العملية السياسية لمصالحة تيار او حزب معين، أو استخدامه للضغط على جهة سياسية معين لغرض الاخفاق السياسي لها أو المساومة معها لتحقيق مصالح الطرف الاخر.

وما يطرح من نسب للبطالة التي وصلت الى (١٣،٨%) لعام ٢٠٢٠،لترتفع في صفوف الشباب الى (٣٠%) وبين النساء الى (٣٢،٥

%) ،والى (١١،٥٠%) في الحضر و(٨،٧٥%) في الريف ،لكن تلك النسب تختلف بين مناطق العراق ،ففي دهوك(١٦،٦%) ، السليمانية (١٠،٢%) ،ديالى (٥،٧%)، الانبار(١٩،٦%)،بغداد (٩،٨%) ،القادسية(١١،٩%)،المثنى(١٤،٥%)، ميسان (١٧،١%)، ذي قار (١٤،٩%) ،البصرة(١٢،٢٣%)[٢٢]،هذه النسب اوجد ارتفاع في نسب الفقر التؤم الاخر للبطالة بكل اشكاله، أذ وصلت نسبته الى (٢٠%) لعام ٢٠٢٠في العراق وتختلف من منطقة الى اخرى، ففي المثنى(٥٢%)، القادسية (٤٨%) ، ميسان (٤٥%)، ذي قار (٤٤%) ،نينوى (٣٧،٦%) ديالى(٢٢،٥%) ، الانبار(١٧%)، واسط(١٩%)، ،بصرة (١٦%)،دهوك(٨،٥%)[٢٣] ،(خريطة ٢) وهذه النسب لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية والجغرافية كون العراق دولة نفطية متنوعة المصادر، ويمتلك من الطاقات ما تأهله لاستثمار ذلك وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، ومن المفترض أن يكون الفقر في ادنى مستوياته والتي لا تتجاوز بين (١-٣%)، مما تنعكس بصورة سلبية على نسب التصويت والمشاركة الانتخابية بمعنى انها صرفة الناخب عن التفكير وقلة الاهتمام بالعملية السياسية وعدم الإلمام ومعرفة الاساليب الانتخابية، أذ نجد أن هناك علاقة طردية بين البطالة والفقر والمشاركة الانتخابية والمؤسسات الانتخابية في الدولة ،أذ أن الكثير من الافراد لا يحدث بيانات سجل الناخبين ولا يدلي بمعلومات حقيقية عن تكوينه الاسري، ولا يمتلك بطاقة الناخب، بمعنى عدم المبالاة للعملية الانتخابية، والناخب يرى بان تلك العملية تخدم اصحاب النفوذ والسلطة والتيارات والاحزاب السياسية، ولا يعني بالفائز والخاسر في العملية الانتخابية، أذ يبقى همه الوحيد كيفية الحصول على قوته اليومي، وينظر الى العملية السياسية برمتها والانتخابية منها بعدم المبالاة والعزوف عن المشاركة فيها ،وانها ذو مصالح نفعية تحقق مصالح المرشحين الشخصية بعيدا عن المطالب المجتمعية وعدم الاكتراث بالظروف والاوضاع التي يمر بها المواطن العراقي، وبالتالي اصبحت البطالة والفقر مشكلة سياسية اجتماعية أدت الى تراخي أن لم تعدم روابط الثقة بين الناخب والمرشح، واوجدت سلوك اجتماعي معادي وداعي لمقاطعة الانتخابات والعزوف عنها وانها انتخابات عبثية لا تحقق ما يطمح اليه الناخب العراقي، لأن تصوراته للانتخابات وتأثره بها يكون حاضر اثناء عملية الاقتراع واجراء عملية تقيم للإنجازات السابقة والوعود المستقبلية للمرشحين، والبطالة والفقر احد المقاييس الاجتماعية التي يقاس بها حالة التغير الاجتماعي، والناخب يضع الحكومة مسؤولة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ويصوت على

اساس ذلك، والفعل الانتخابي يكون استذكاري أذ ما تصرف الناخب حسب الانجازات السابقة للمرشحين أو التكهن على اساس الانجازات المنتظرة وما يمكن تحقيقه منها.

خريطة (٢) نسبة الفقر في العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٢٠

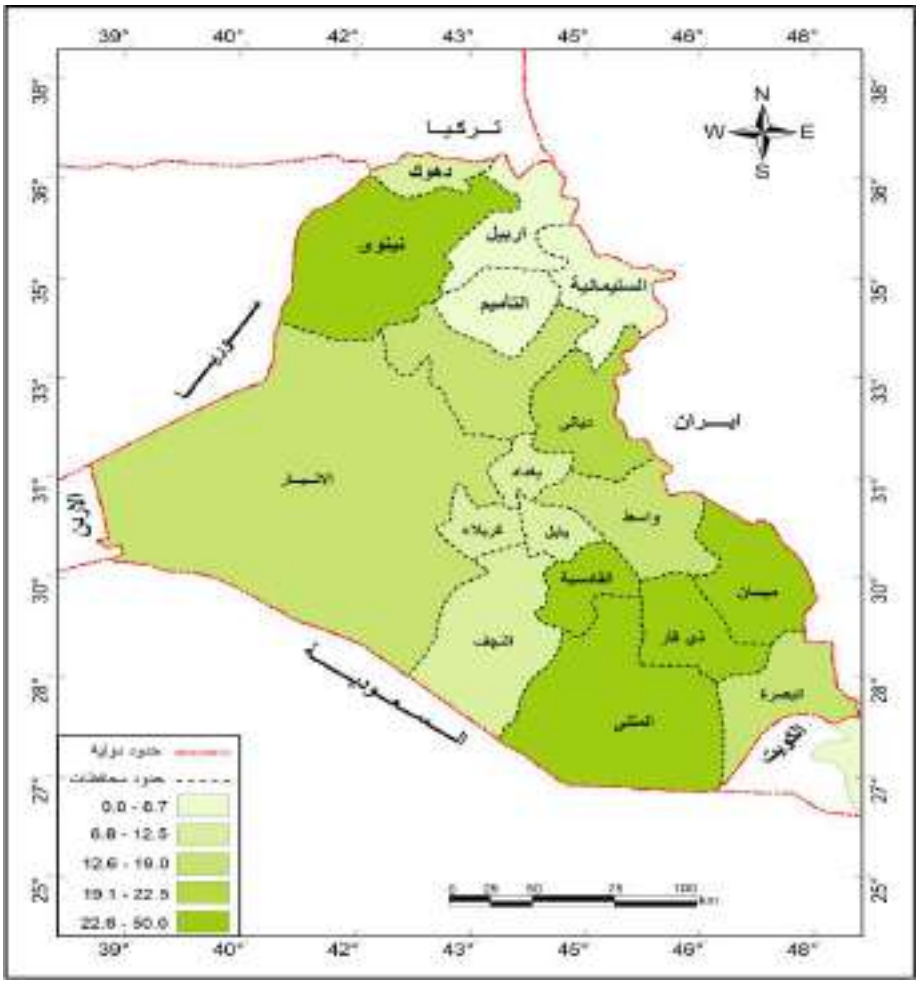

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بيانات منشورة عن نسب الفقر في العراق على موقع الوزارة على الرابط التالي htpps://mop.gov.iq

المحور السادس :التعليم والامية:

لا يمكن أن يتطور اي نظام ديمقراطي للدولة ويستقر مالم يدعمه نظام تربوي عملي راسخ، أذ أن العملية التربوية في الدولة تعرضت للعديد من المشكلات نتيجة للأزمات والحروب التي مربها العراق، أذ كونت تلك المشاكل عوائق اما نظام

التربوي سليم، أذ أن تدهور قطاع التعليم في العراق ينعكس بصورة سلبية على المشاكل السياسية والعملية الانتخابية، فأن الكثير من المفاهيم التي يجب على المواطن أن يستوعبها ويفهمها أكثر عن العملية الانتخابية والممارسة الديمقراطية، وطبيعة المجتمع العراقي الذي تدنى فيه المستوى التعليمي وتفشي ظاهرة الامية انعكس ذلك على قلة المشاركة الانتخابية واصبح المجتمع اقل ادراكا للعملية الانتخابية. وبالتالي اصبحت العملية الانتخابية في الدولة اكثر تأثير بالمتغير التعليمي والامية، ومن البديهي أن كلما ارتفع مستوى التعليم وقلة الامية ارتفع مستوى المشاركة في العملية الانتخابية[٢٤]،والعملية التعليمية في الدولة تدل على مستوى تعليمي لا يتناسب مع بناء جيل متعلم قادر على احداث تغيرات في العملية الانتخابية والسياسية، وانما اوجد فجوة تعليمية كبيرة بين المواطن والمؤسسات التعليمية ونوعية التعليم أذ لا يمكن الارتقاء بالمواطن الى مستوى تعليمي أو تحصيل تعليمي يستطيع فهم العملية الانتخابية ،لأن التعليم لا يزود المواطن بالمعلومات فقط وانما يستطيع ايجاد فضاء اوسع من حالات التميز والتفكير والتمحيص بين الاحزاب ومرشحيها وبرامجهم الانتخابي ويتحرر من كل القيم الاجتماعية ذات التأثير على العملية الانتخابية ،أذ لم تعد العملية الانتخابية والمشاركة بها مسألة كم فقط، وإنما أصبح ينظر الى النوعية التي ينبغي أن تتميز بها العملية الانتخابية، وبالتالي فأن جزء كبير من تلك المشاركة تساهم به العملية التعليمية في الدولة من تثقيف وتوجيه وتوعية الفرد بمفاصل العملية الانتخابية وطرق المشاركة فيها وكيفية اختيار ممثليهم في العملية السياسية.

والاهتمام بمسألة التعليم ودوره في بناء مؤسسات ديمقراطية يتم من خلال التركيز على مسألة تعليم المواطنة، أذ للتعليم دورا حيويا في التأثير على المناهج الدراسية في المدارس لتعليم المواطنة للفرد، وبالتالي ترسيخ العلاقة بين المواطنة والتعليم الذي يعطي دورا محوريا في المشاركة الانتخابية وغرس قيم احترام المؤسسات السياسية في الدولة[٢٥]،أذ تعد مهارات التعليم أساسية لاتخاذ القرارات المستنيرة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية ولتطوير وتأسيس شعور بالكفاءة الشخصية والاستقلال الذاتي، لأن الامية تمكن الافراد من الترويج الفعال لعدم المشاركة في الانتخابات والتسقيط السياسي للمرشحين حتى دون فهم برنامجهم الانتخابي إذ أن الأميون أقل استقلالا ولديهم أقل قدرة على التفكير والاختيار في العملية الانتخابية[٢٦] لذلك يلجأ الناخب الأمي الى الغير في الاختيار والتوجيه في العملية الانتخابية ويعتمد على بطاقات التعريف أو صور للمرشحين أو حفظ القائمة وارقام وتسلسل المرشح فيها ،مما يدفع من يقوم بعملية التوعية الانتخابية الى التظليل

والغش الانتخابي بالتثقيف والتوجيه لاختيار مرشح أخر، كما يمكن التأثير عليه اعلامياً من خلال الخطب السياسية والدينية والقبلية وبأساليب مختلفة مما يؤثر في اختياره للمرشحين في العملية الانتخابية ،وبالتالي فأن عملية التعليم تمكن الفرد من الحصول على المعلومات التي يستخدمها للمشاركة في العملية الانتخابية والسياسية وحتى الاجتماعية لفهم الواقع اكثر ومن ثم الاندفاع للمشاركة فيها والتعبير عن مشاكله وأراءه في العملية السياسية في البلاد.

لكن شيوع ظاهرة اجتماعية أخرى مهمة ومؤثرة في العملية الانتخابية والسياسية في البلاد والمتمثلة ببطالة أصحاب الشهادات الجامعية والافراد المتعلمين في المجتمع، أذ وصل عدد خرجي الدراسة الصباحية(١١٧٤٦٨)خريج بينما وصل عدد خرجي الدراسة المسائية(١٥٢٤٤٤)خريج[٢٧] في عام ٢٠١٩، فعبرت عن حالة عدم ارضا والتذمر من العملية السياسية ومن ثم الانتخابية في الدولة، وايجاد حالة من اليأس لدى الافراد المتعلمين من عدم الحصول على فرص عمل تتناسب مع تحصيلهم الدراسي ،وهم في حالة احباط اجتماعي واقتصادي لأن المواطن لم يجني شيء من سنوات التحصيل الدراسي، وفي مستوى اقتصادي مماثل لغير المتعلم، هذه الحالة سببت تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي ودفع البعض من الشباب الى ترك المؤسسة التعليمية والانخراط بسوق العمل، أذ تشير الاحصاءات الرسمية للعام (٢٠١٨-٢٠١٩) الى أن مجموع عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي(٦٢٣١١٠٩) تلميذ ، نسبة الذكور منها(٥٢،٩%) ونسبة الاناث(٤٧،١%) مقابل عدد غير الملتحقين (١٢٦٦٢٣) تلميذ وبنسبة(٥٠%)للذكور و(٤٩،٦%)للإناث، هذا يشير الى أن نسبة عدم ألتحاق تكون مرتفعة بالتعليم الابتدائي مما يدل على أن نسب الامية سوف تكون مرتفعة في المستقبل وفي ظل الظروف الراهنة، والتي وصلت حاليا الى (١٥،٦%) منها (١٨%) في الحضر و(٣٤%) في الريف [٢٨]،مما يدل على تراجع قيمة التعليم اجتماعيا وتنشئة جيل مستقبلي غير قادر على أدارة مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة السياسية وفهم المشاركة فيها، وبالتالي تكون ثقافته السياسية قليلة وأسير بيئته الاجتماعية وقيمها وتقاليدها موجهة له في العملية الانتخابية، لأنه لم يتمكن من الحصول فرصة دراسة تمكنه من بناء معرفي يصبح من خلاله أكثر فهما و وعيا وأدراكا لما تعنية تلك العملية ونتائجها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على حياته. هذه النتيجة يمكن ملاحظتها على مستوى التيارات والاحزاب السياسية التي لا زالت ترشح من يمتلك مستوى تعليمي متدني، أذ أن تلك الاحزاب ترشح اشخاص حصلوا على شهادات اكاديمية غير رصين عن طريق انتمائهم السياسي وليس لديهم

اي خبرات اكاديمية ،وبالتالي ليس لديهم أي دراية للممارسة الادارية والسياسي وكيفية أدارة مفاصل شؤون الدولة، ويتلون بالألوان الاجتماعية المتغيرة، وقادرين على تقديم برامج انتخابية دون تنفيذها وهم الاقدر على تقديم وعود انتخابية بالتغير والاصلاح دون فهم حتى معنى التغير والاصلاح، لذلك تبقى المؤسسة السياسية والعملية الانتخابية مرهونة بالتعليم ومتى استطاع المواطن الحصول على مهارات تعليمية أفضل استطاع اختيار الأفضل للعملية السياسية من ثم وصول تلك النخبة السياسية الى المؤسسات الادارية والسياسية وجد الناخب التغير والاصلاح الحقيقي وبنية العملية السياسية والانتخابية بصورة اقرب الى الواقع الاجتماعي للفرد، وقدمت حلول لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية ومنها تطوير بناءه التعليمي لكي يتمكن من فهم بيئته الاجتماعية والسياسة ومن ثم اختيار الانسب في العملية السياسية والانتخابية في المستقبل.

المحور السابع : ظاهرة الفساد:

أفة اجتماعية خطيرة ومؤثر سلبيا في توجيه العملية السياسية والانتخابية، وتعد احد العوامل الاجتماعية المؤثرة في العملية الانتخابية في الدولة، لأنها تستخدم بأوجه متعددة و وفق ما تراه المؤسسات السياسية والانتخابية وحتى المرشحين السياسيين يحقق مصالحها في اي حملة انتخابية أو لكسب منافع سياسية من الطرف المقابل في العملية السياسية بالمساومة والابتزاز السياسي والمالي،وغالباً ما تستخدم كسلاح مؤثر في توجيه أراء الناخبين وتدفعهم بدوافع متعددة تجاه العملية السياسية والانتخابية، فهي دعاية انتخابية تستخدم لأغراض سياسية وانتخابية ترفعها التيارات والاحزاب في اي حملة انتخابية أو تستخدم وقت ما تريد تلك الاحزاب والتيارات تحقيق مكاسب سياسية من العملية السياسية في ادارة الدولة ،وعند تعريف الفساد نجد أنه ابعد من أن يكون مالي أو أداري في الدولة العراقية ،أذ نجد فساد سياسي وانتخابي يتجسد في كل مفاصل الدولة ،و اصبح وظيفة أو عمل يقوم به اشخاص موكلين ومرتبطين بعلاقات قوية مع اصحاب القرار في مؤسسات الدولة ،أذ يمكن تعريفه بأنه(**استغلال السلطة من اجل المنافع الخاصة)،لكن المفهوم الاكثر تطبيقاً(إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص عن طريق القبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل انجاز الاعمال والوظائف بالنسبة للمواطنين أو يمكن عن طريق تعين الاقارب في المناصب والوظائف ذات العلاقة بتقديم الخدمات للمواطنين)** [٢٩] مما يعرض المواطنين للضغوط المالية والمساومات عن طريق أليات دفع الرشوة(العمولة) بين الموظفين أو المسؤولين والمواطن لتسهيل انجاز الاعمال اليومية والمراجعات الادارية لأي مراكز او مؤسسة في القطاع العام والخاص ،هذه الافة الاجتماعية

افرزت استياء واسع لدى عامة السكان يرافقها غياب القانون وتسلط مجموعة من الاشخاص على أدارة مؤسسة ما وبروز المحسوبية اضعفت ايمان المواطن بالعملية الانتخابية وقدرتها على احداث تغير اجتماعي ،وبالتالي اضعفت المشاركة الانتخابية ودفعة بتجاه العزوف الانتخابي، وأضعفت احساس المواطنين بالمواطنة وبالتالي عدم الاهتمام بالتغيرات السياسية في العملية الانتخابية واوجدت فجوة بين الفرد والدولة وبين الفرد وبناء مستقبل البلاد السياسي، لأن الفرد اصبح في حالة اشباع سياسي من شعارات النزاهة والشفافية التي ترفعها الاحزاب والتيارات السياسية نحو التغير وبناء مستقبل الدولة ،أذ أن المشاركة السياسية ليست شيئا ثابتا بل أنها ظاهرة اجتماعية ديناميكية متطورة للغاية ،لكن الاقبال الانتخابي والتصويت هم حجر الزاوية في العملية السياسية والديمقراطية و المواطنين لا يولون اهتماما جادا للمشاركة السياسية، لأن الثقة السياسية اخذت في الانخفاض في كل مكان من الدولة نتيجة للعوامل الفساد التي اثرت في تحديد النمو الاقتصادي والاجتماعي وأرباك العملية السياسية والديمقراطية في الدولة مما حجمت سلوك الناخب ومشاركته، أذ أن أشكال الفساد وتأثيرها في مؤسسات الدولة أصبحت منبئ قوي لحجم للمشاركة الانتخابية في العملية السياسية[٣٠]، والناخب يعد الفساد السياسي اهم اشكال الفساد في العملية الانتخابية فالأحزاب والكتل السياسية تتواطأ لتحقيق مصالحها الحزبية والطائفية الضيقة على حساب مصلحة المواطن ،أذ تطرح أفكار مراوغة وطروحات مظللة وخداع الرأي العام التي تستهدف مصلحة المواطن والدولة[٣١] ،لذلك افرز الفساد السياسي نتائجه وشوه النسيج الاجتماعي في البلاد وأدى الى حدوث تحولات سريعة ومفاجئة في سلوك الافراد الاجتماعي فالعوامل اعلاه هي نتيجة للفساد السياسي الذي انعكس سلبا على العملية الانتخابية واهدافها، أذ احتل العراق المرتبة (١٦٢) وبدرجة (٢٠) من اصل عدد الدول المشتركة(١٨٠) دولة في التصنيف العالمي للفساد للعام ٢٠١٩[٣٢]،وهذا يدل على أن أفة الفساد أصبحت سلطان يتحكم بالمال وسيطرته عليه هو الطريق المضمون لمن لا يحظى بأصوات الناخبين الى مقعد البرلمان ابتداء بالحصول على ثقة الحزب لترشيحه ومساندته وانتهاء بشراء أصوات الناخبين، وأصبحت الرشوة الانتخابية تتجلى في ارتشاء الساسة لشراء النفوذ وتقديم الساسة للرشوة بغرض شراء الاصوات فالرشوة يمكن أن تحل كل الاشكالات القانونية للنفوذ السياسي بغض النظر عن نتائج الانتخابات فأحيانا شراء اصوات مرشح ما في الانتخابات لصالح مرشح يحظى بدعم اقوى ومرغوب به من قبل الاحزاب الاخرى في العملية السياسية، وبالتالي أفرز الفساد السياسي نتائج على العملية السياسية

والانتخابية وحجمها بالشكل الذي يتناسب مع مصالح القوى السياسية في الدولة دون الاخذ بنتائجها ورغبة الناخب في اختيار مرشحيه في العملية السياسية ،أذ ظهرت تلك النتائج بالظواهر الأتية:

١- وجود تنافس حزبي بين الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة، التي تفضل مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، ولا تمثل الحكومة عندهم إلا مصدرا للإثراء، وهذا التنافس الذي تحول إلى صراع، وضع الأحزاب الحاكمة في موقف سلبي تجاه مكافحة الفساد، خوفا من التوازنات الداخلية.

٢. اعتماد آلية المساومة للتغطية على الفساد، أذ إن زعامات الأحزاب الحاكمة يعلمون جيدا، إن هناكً تورطا كبيرا بين القادة السياسيين للأحزاب في الفساد، وان جميع الأطراف قد اشتركت وتقاسمت ريع الفساد في العملية السياسية .

٣. اتفاق جميع الأطراف السياسية الحاكمة على الشراكة لإبقاء الأوضاع على حالها، أي تشكيل حكومة الشراكة الوطنية، مما عمق الفساد في جميع الكوادر الحزبية والحكومية، وسهل ممارسته، لان أي إجراء يتخذ ضد الوزراء والإداريين القياديين يعني اتخاذ الإجراء نفسه ضد كوادر الأحزاب الحاكمة الاخرى.

٤. ارتباط بعض قيادات الأحزاب الحاكمة بالزعامات الدينية والعشائرية، وتفضيل مصالح أبنائها على مصلحة العامة، ومصلحة أعضاء الحزب، مما يخلق علاقات غير قانونية بين الإدارة ومصالح المواطنين، التي ينظر إليها وفق الفهم الديني وتخلق حالة من الفساد كالمحسوبية والوساطة غير المشروعة والعشائري الذي يعتقد به الفاسدون على أن "الأقربون أولى بالمعروف"(٣٣).

هذه النتائج اوجدت لدى الناخبين رؤيا واضحة حول الفساد ومفهومه وأليته في مؤسسات الدولة، وأن هرم السلطة في البلاد هم يمارسون الفساد وأن الشعارات والدعاية الانتخابية والافكار المظللة ماهي الا شعارات زائفة ترددها الاحزاب للبقاء في سدة الحكم والتمتع بالامتيازات السياسية وكسب الاصوات الانتخابية ،دون الاهتمام لمشاكل الفرد وهمومه الاجتماعية، لذلك أصبحت الدولة بكل مفاصلها في حالة من الفوضى وغياب القرار السياسي الذي يحرك مشاعر المواطنة والوطنية لدى المواطن، وبالتالي فأن العملية الانتخابية والسياسية ومن جراء الفساد فقدت دوافع الاهتمام بها عند المواطن لبناء نظام سياسي وانتخابي سليم في الدولة.

<u>المحور الثامن</u> :سوء توزيع الثروات الوطنية:

العراق من الدول ذات الثراء الاقتصادي لكثرة موارده الاقتصادي الطبيعية والبشرية، فهو يمتلك الكثير من الموارد الاقتصادية التي تجعل منه يتصدر دول العالم الغنية، لكن الظروف

الاقتصادية والسياسية التي مر بها وسوء استغلال وتوزيع ثرواته الاقتصادية بما ينسجم مع طبقاته الاجتماعية.

أذ اوجد الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية انعكست وبشكل سلبي على الواقع الاجتماعي للسكان، فسكان المناطق التي تعد المصدر للثروة الوطنية يعاني من واقع اجتماعي متردي تنقصه الكثير من مقومات الحياة الكريمة، فهم يشعرون بانهم في حالة غبن وتهميش اجتماعي، فمناطقهم مصدر الثروة وهم في حالة اجتماعية واقتصادية لا تتناسب مع مواردهم الاقتصادية، لذلك اوجدت حالة من الانكماش في المشاركة الانتخابية، والناخب في تلك المناطق ينظر الى العملية السياسية والمشاركة الانتخابية بانها عملية مخيبة للآمال ولا تعد كونها ظاهرة سياسية اقتصادية في ان واحد ترتقي ببعض الطبقات الى المناصب السياسية وتحسن حالة الاقتصادية دون تحقيق شيء للمواطنين واجاد الطبقية الاجتماعية وشيوع ظواهر اجتماعية كالفقر والامية والبطالة وتردي الواقع الخدمي في المناطق التي تحسب بانها مصدر اقتصادي للدولة، لذلك اصبحت العملية الانتخابية غير مجدية تتلون بألوان الزيف الاقتصادي والسياسي مع الكثير من الشعارات الاقتصادية والسياسية التي تختفي في حالة وصول التيارات او الاحزاب التي ترفعها لموقع المسؤولية وتبقى كوسيلة للوصول لهدفها الانتخابية.

فالمناطق ذات الموارد الاقتصادية في واقع اقتصادي واجتماعي ليس بأفضل من المناطق قليلة الامكانات الاقتصادية، فهي في مستوى واحد من الحالة الاقتصادية والاجتماعية، فالمناطق الجنوبية (البصرة – ميسان) تنتج من الموارد النفطية بحدود (٧٥%) من انتاج الثروة النفطية في الدولة، والمناطق الشمالية (نينوى – كركوك) بحدود(١٧%) من ذات الثروة والمناطق الوسطى (ديالى – واسط) بحدود (٨%) من ثروة الدولة النفطية [٣٤]،لكن ليس هناك اختلاف في الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتلك المناطق عن المناطق الاخرى في الدولة بل اصبحت مناطق طاردة للسكان والهجرة الى مناطق اخرى للبحث عن فرص العمل، وهنا يثار التساؤل والنقاش حول مستقبل تلك المناطق المنتجة للثروة، وهل تبقى مناطق طاردة للسكان بسبب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية؟ بل أنها من المفترض أن تكون قطباً جاذباً للاستثمار والايدي العاملة لاسيما وانها في الوقت نفسه منافذ حدودية للتجارة وترتبط مع جوار جغرافي متنوع اقتصاديا وان تكون نقطة انطلاق في توفير متطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، مثل هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي في تلك المناطق اوجد حالة من عدم التفاؤل بالمشاركة

في العملية الانتخابية ويتعظ كثيرا منها كونها لم تغير شيء من واقعه الاجتماعي وذهب نحو ايجاد الطبقية الاجتماعية والحزبية والصراع السياسي على المناصب الادارية فيها للحصول على المكاسب المادية منها بغض النظر عن مطالب قواعدها الانتخابية في تلك المناطق، وبالتالي تدفع السكان نحو اعلان مطالب الاستقلال السياسي والاقتصادي (اقليم البصرة) نتيجة لعدم وجود اي أثار لتلك الثروة على واقعها الاجتماعي، لذلك اصبحت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في محافظة البصرة(٤٠%) وميسان(٤٢%) واسط (٤٨%) وكركوك (٤٠%) ،مع نسبة مشاركة عامة وصلت الى(٤٤%) في عموم العراق [٣٥]،وهذا يدل على الشعور بالظلم والغبن من سياسة اقتصادية غير منصفة لتلك المناطق ولدت الشعور بالاستغلال والمساومة السياسية وعدم المبالات لمناطق تعد الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي مع واقع الاجتماعي متردي مما ولد العزوف الانتخابي و قلة المشاركة الانتخابية واصبح النظر الى الاحزاب والتيارات السياسية بانها لا تمثل جمهورها الانتخاب وهي تبحث عن مصالحها السياسية، وبالتالي اوجدت فجوة انتخابية كبيرة بين العملية الانتخابية والناخب والمرشح على حد سواء، أذ اضعفت لدى الناخب الشعور بالوطنية والمصلحة العليا للدولة، واضعفت دوافع التغير وتحمل الناخب المسؤولية في اختيار الافضل، بل عززت اساليب انتخابية اخرى(كشراء الاصوات –المساومة على المناصب – التوظيف)،وبالتالي فان سوء التوزيع لمثل تلك الثروات وعدم مراعاة مناطق انتاجها اثر وبشكل كبير في العملية الانتخابية واوجد اثار اجتماعية واقتصادية سببت النفور وغياب المواطنة في المشاركة الانتخابية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١- الطائفية من عوامل الاثنية التي تركت أثراً في بناء العملية السياسية والانتخابية في البلاد بعد عام ٢٠٠٣ واكثرها حدة في تمزيق بناءه الاجتماعي وظهور مسميات اجتماعية غريبة عن الوسط الاجتماعي العراقي، أثرت في أنشاء مؤسسات على اساس طائفي في عملها ومنها المؤسسة الانتخابية.

٢- يمتلك للعراق رموزا وطنية ودينية ذات ثقل مؤثر في ادارة المؤسسة السياسية والانتخابية والسيطرة عليها،أذ قامت التيارات السياسية والاحزاب بتوظيف تلك الرموز وفكرها في الحملات الانتخابية لكسب اصوات الناخبين باستمالة عواطفهم الدينية والوطنية لتحقيق الفوز الانتخابي.

٣- القيم والافكار الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي أثرت بشكل مباشر في العملية الانتخابية وأصبح الفرد أسير لقيمه الاجتماعية

ومنها العشائرية والقبلية فهي أكثر توجيه لمشاعره وسلوكه الانتخابي ومن ثم اختيار المرشح خاصة في المناطق الريفية ذات البيئة الجغرافية المنعزلة.

٤- مستوى الثقافة السياسية لدى الناخب العراقي منخفض،مما أدى الى عدم أدراكه للأمور السياسية والانتخابية، بحيث شكل فارق كبير في عملية اختيار ممثله في العملية السياسية والانسياق خلف التقاليد الدينية والقبلية والعرقية ، مما اثر في عدم وصول الكفاءات الوطنية لمركز القرار في العملية السياسية للدولة.

٥- متغير البطالة والفقر – التعليم والامية عوامل اجتماعية ساعد تأثيرها على توجيه الناخب و رسم افكاره وتوجهاته السياسية وقرأته للمشهد السياسي وفق تلك المتغيرات مما دفعه باتجاه المشاركة أو العزوف الانتخابي، فهي متنبئات قوية لقياس دوافع المشاركة والاهتمام بالعملية الديمقراطية في الدولة.

٦- الفساد عامل اجتماعي خطر، لأن كل العوامل المؤثرة في العملية السياسية والانتخابية نتاج له وهو ذات أبعاد متعددة ومتلونة مع المتغيرات الاجتماعية الاخرى وسبباً رئيسياً لتدني مستواها الاجتماعي ،لذلك فهو عامل خفي من العوامل الاجتماعية المؤثرة في العملية الانتخابية.

٧- سوء توزيع الثروات الوطنية عامل مسبب لتدني العوامل الاجتماعية الاخرى مما ولد تأثيراً على المشاركة في العملية الانتخابية لأن الحالة الاقتصادية والمستوى المعاشي هم محرك الحياة الاجتماعية لدى المواطن، وشعور المواطن بالحرمان الاجتماعي و التهميش الجغرافي وغياب العدالة الاجتماعية في التوزيع ،أفرز تمايز قومي ومناطقي بين مناطق البلاد أدت الى خفض نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية، وظهور بوادر الرغبة في أنشاء اقاليم تتمتع بثرواتها وعائداتها المالية.

ثانياً: التوصيات:

١- دعم وتشجيع المؤسسات والمراكز المدنية التي تعمل على توعية وتثقيف المواطنين على التعرف بالعملية السياسية والانتخابية وحث المواطنين على الأدلاء بالمعلومات المطلوبة في العملية الانتخابية وتحديثها مما يتيح للمواطن المشاركة الفاعلة في اي عملية انتخابية تجري في الدولة.

٢- عدم استخدام الرموز الوطنية والدينية في الدعاية الانتخابية بشكل شعارات لا تحقق جذب للعملية الانتخابية، وإنما ترجمة أفكار تلك الرموز بالشكل الذي يحفز المواطن ويدفعه باتجاه العملية السياسية والانتخابية من خلال تحقيق اصلاح للواقع الاجتماعي للمواطن العراقي، و بالتالي تنمية الاحساس بوجود أرثا تاريخيا

يفتخر به المواطن ،عمل على النهوض بواقعه الاجتماعي نحو الافضل.

٣- التحرر من المصطلحات السياسية والانتخابية على اساس طائفي وقومي، واحلال محلها المصطلحات والشعارات الوطنية والمواطنة لردع الصدع في التكوين الاجتماعي للنسيج السكاني في الدولة، وبناء الشعور الوطني والمصلحة الوطنية في ذهنية الناخب لتكوين عملية ديمقراطية سليمة لبناء دولة مؤسسات حديثة في المستقبل القريب.

٤- ايجاد حلول أنية بالقدر الممكن لمعالجة مشاكل اجتماعية ملموسة ومؤثرة على حياة الفرد الاجتماعية والاقتصادية وتقليل وطأتها على الوضع الاجتماعي ليتسنى له الاهتمام بالعملية السياسية والانتخابية وتحفيز جانب الحياة السياسية لدية ليكون اكثر أدراكا وفهما للأحداث السياسية والانتخابية الجارية في الدولة، لكي يتمكن من اختيار الافضل ولأكفئ في العملية السياسية .

٥- اعادة توزيع الثروة الوطنية وفق مناطق نتاجها، لتتمكن من بناء اقتصاد يتلاءم مع واقع ثروتها الاقتصادية وتوفير واقع خدمي افضل لسكانها، وليس توزيع الثروات الوطنية وفق تعدادها السكان، لأن ذلك يحرم تلك المناطق من الاستفادة من ثروتها، فضلاعن ابعادها عن فكرة إقامة الاقليم وتفكك الدولة جغرافياً، وأنشاء منها قطب اقتصادي يوفر فرص عمل لسكان مناطقها، و يزيد من إيرادات الدخل القومي للدولة.

المصادر:

[١] – غالب ناصر السعدون، قاسم نصيف جاسم الحداد، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق (تركيا) حالة تطبيقية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد(٢٦)، كلية المأمون الجامعة، ٢٠١٥، ص٣٥.

2 –Michael Hoffman, Religion, Sectarianism, and Democracy Evidence from Iraq, of AALIM WORKING PAPERSS of Annual Meeting, Article in Political Behavior Springer Verlag, April 11, 2014,p15

3– Hamza Meddeb , Silvia Colombo, Katerina Dalacoura, Lorenzo Kamel and Olivier Roy, RELIGION and Politics RELIGIOUS DIVERSITY, Political Fragmentation and Geopolitical tensions' IN THE Mena REGION, Working Papers No. 7, Middle East and North Africa Regional center, European Union,2017,p19

[٤] – أحمد شكر حمود الصبيحي ،الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة والدولية، العدد(٣٥-٣٦) المجلد(٧) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية،٢٠١٧، ص٢

[٥] – أحمد شكر حمود الصبيحي ،الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المصدر نفسه، ص٦-٧

[٦] – أحمد شكر حمود الصبيحي ،الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المصدر نفسه، ص٨-٩.

[٧] – سفين جلال فتح الله ،جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠،مجلة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد (٨)،العدد (١) ،جامعة كويه، ٢٠١٣، ص٢٠.

[٨] – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، بيانات منشورة على موقع المفوضية العليا على الرابط التالي: www.ihec.iq

[٩] – :موسى جعفر رضي الموسوي،الاقاليم الثلاثة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالى ،العدد(٧٧)،جامعة ديالى،٢٠١٨،ص٢.

[١٠] – فيبي مار، من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟ ،تقرير خاص رقم (١٦٠)،معهد السلام الامريكي ، واشنطن ،٢٠٠٦، ص١٣.

[١١] –عادل عيدان، استطلاع الرأي العام بشأن انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، مجلة دراسات انتخابية ، العدد (٩)، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،بغداد، ٢٠١٥،ص١٨.

[١٢] – كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة ،المصدر السابق، ص١٣٧.

[١٣] – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، بيانات منشورة على موقع المفوضية العليا على الرابط التالي: www.ihec.iq

[١٤] – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، المصدر السابق.

[١٥] – أحمد شكر حمود الصبيحي ،الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،المصدر السابق، ص ١١.

[١٦] – يحيى بن يمينة، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر (شباب وهران نموذجا)،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠١٤، ص٢٩.

[١٧] – لحبيب بلية، عبدالله بلغيث، محددات السلوك الانتخابي في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد(١٩)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي برباح ورقلة،٢٠١٨ ،ص ٤٤٨

[١٨] – كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة،ط١،شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ،١٩٨٧، ص١٤٩

[١٩] – أحمد شكر حمود الصبيحي ،الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص١٢

[٢٠] – جمال عزيز فرحان العاني،ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق(الفقر ,البطالة والفساد) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(١٩) ، جامعة واسط،٢٠١٥، ص٩

[٢١] – يوسف صاحب محمد، فلسفة الانتخاب وعلاقته بالعنف الانتخابي مجلة دراسات انتخابية ، العدد (١)، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،بغداد، ٢٠١٥، ص٨٣

[٢٢] – جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، بيانات منشورة عن مؤشرات التشغيل والبطالة على الرابط التالي http://cosit.gov.iq.

[٢٣] – جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بيانات منشورة عن نسب الفقر في العراق على موقع الوزارة على الرابط التاليhtpps://mop.gov.iq

[٢٤] – أحمد شكر حمود الصبيحي ،الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص١٤-١٥

25-Deliberative Democracy and Illiteracy: Exploring a Theoretical Gap, Journal of Public Deliberation, Issue 2, Volume 9, Article 17, Berkeley, CA, USA,2013,p1-2

26- Niranjan Thengal ,Social And Economic Consequences of IL Liter, International Journal of BEHAVIORAL Social and Movement Sciences, Issue (2), Vol.(2), Publishing The new Democracy Foundation, Berkeley, CA, USA,2013,p130

[٢٧]– جمهورية العراق ،وزارة التخطيط لجهاز المركز للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٨-٢٠١٩، باب التعليم، جدول (٢٩/٩/أ) بيانات منشورة على الرابط التالي:http://cosit.gov.iq

[٢٨] – جمهورية العراق ،وزارة التخطيط لجهاز المركز للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٨-٢٠١٩، باب التعليم، جدول (١٢/٩/أ) ،جدول (١٥/٥)،بيانات منشورة على الرابط التالي:http://cosit.gov.iq

[٢٩] – جمال عزيز فرحان العاني،ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق(الفقر ,البطالة والفساد) ،المصدر السابق ،ص٩-١٠

30- Babak Mahmood, Malik Muhammad Sohail, and other, Social Factors Hindering Political Participation in Pakistan, Mediterranean Journal of Social Sciences, No 23, Vol (5) Mediterranean

Abstract

Many of the challenges facing the modern political process in the state, including the social challenges facing the electoral process, and the most important internal challenges are the problem of the influence of social factors on the behavior of the voter and the candidate who have social characteristics affecting the electoral performance and the entire political process, and then determine its democratic return to the state. And geopolitics is concerned with studying and diagnosing the impact of these factors in terms of the environmental behavior of the voter and his evidences in choosing the form of the political process in the country and under the influence of social factors in embodying and then consolidating and stabilizing the democratic process in it, and its main goal is to identify the most important aspects of electoral behavior and the factors that affect and contribute to It is built and defined, and the study is an attempt to shed light on these factors that at the same time represent determinants of this behavior in the electoral process and the political process in general.

center of Social and Educational Research, Rome-Italy,2014,p1934

[٣١]– هيثم كريم صيوان، الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، مقال منشور على الرابط التالي: http://www.nazaha.iq

[٣٢] – مؤشرات مدركات الفساد ، تقرير رقم (٩٧٨) ،منظمة الشفافة الدولية، الامانة الدولية، برلين ، المانيا ،٢٠١٩ ، ص٣.

[٣٣] – أيمن أحمد محمد،الفساد والمسائلة في العراق ،ورقة سياسات ،مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق،٢٠١٣،ص١٠

[٣٤] – كوبا غفنيادزه ،أمجد حجازي، العراق(قضايا مختاره)،تقرير قطري رقم(٢٣٦/١٥)،صندوق النقد الدولي، واشنطن ،عام ٢٠١٥،ص٢

[٣٥] – المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، بيانات منشورة على موقع المفوضية العليا على الرابط التالي: www.ihec.iq